مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه

د/ نجلاء بنت إبراهيم حمد الزامل(*)

المستخلص:

هذا البحث الموسوم بـ (مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه) يهدف إلى معرفة حجم السلطة التي يتمتع بها الولي الفقيه، وعلى مدى سيطرة هذا النظام على الأوضاع الدينية والسياسية بشكل عام على الشيعة في إيران، وما هو موقف علماء الشيعة منه، ومدى قبوله على الصعيد الشعبي لدى الشيعة. وبعد استقراء ما كتبه الشيعة عن هذا النظام، خلص البحث إلى أن نظام الولي الفقيه مخالفٌ لعقائد الشيعة التي ترى أن السلطة المطلقة ليست إلا لإمامهم المنتظر، ولفطرة الإنسان المجبول على الحرية ونبذ العبودية؛ ولذا كان لهذه المركزية السلطوية التي مارسها هذا النظام مع الشعب الإيراني ردة فعل على كثير من الشيعة الذين شهدوا تطبيقات هذا النظام على الواقع، وما آلت إليه هذه السلطة من تحكم وسيطرة واستعباد للناس؛ كان لها دور بارز في نقده والمطالبة بإصلاحه. وهو نداء لكل المنتسبين للمذهب الشيعي بأن يوقظوا عقولهم بحقيقة ما هم عليه من عقائد باطلة، والتي أدت بهم إلى مثل هذه الأنظمة الديكتاتورية التي لم تكن إلا إحياءً لخرافة السلطة الإلهية التي تبناها المتألهين من قبلهم، وأن يواجهوا سيطرة هذا النظام المتلبس بلباس الدين، والدين منه براء.

الكلمات المفتاحية: ولاية الفقيه، مركزية السلطة، الخميني، النيابة العامة، السيطرة.

(*) أستاذ مساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة، جامعة القصيم. المملكة العربية السعودية.

nizaml@qu.edu.sa

المقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن نظام الحكم في إيران يقوم على نظرية "ولاية الفقيه"، التي تتسم بطابعها الديني، وتركز بشكل كبير على تمثيل السلطة وتنظيمها ضمن إطار مذهبي؛ بحيث تكون سياسة الحكم قائمة على عقائد دينية، تُشكل هيكل الحكم وسياسته في إيران، ومن أبرز هذه العقائد: غيبة الإمام الثاني عشر، التي دفعت الشيعة إلى اختراع مسألة النيابة عن الإمام الغائب لحين عودته وظهوره.

وبالرغم من أن هذه النيابة كانت في الأساس نيابة عن المسائل الفقيه فقط، إلا أنها توسعت بعد ذلك إلى نيابة عامة شملت جميع أمور الحياة الدينية والسياسية، وهي التي سماها الخميني بـ "ولاية الفقيه"، والتي أصبحت بعد ذلك نظامًا تقوم عليه دولة إيران الفارسية بأكملها.

هذه النيابة العامة التي أطلقها الخميني وجعلها دستورًا للجمهورية الإيرانية سيطرت على حياة الشيعة بكاملها، والمطلع على سياسة هذا النظام لا يشك في مركزية هذا النظام البحتة؛ إذ إن السلطة فيه متمركزة على مرشدها وقائدها الأعلى، وهو "الولي الفقيه"، فولايته مطلقة وصلاحياته كبرى، فهو أعلى الهرم فيه، وجميع الأمور متمحورة على ما يراه ويأمر به، ولا يحق لأحد مناقشة قراراته أو معارضتها.

ولذا قُوبل هذا النظام بمعارضة واسعة من قِبل الشيعة؛ حيث طالب مجموعة من علمائهم بإصلاح هذا النظام السلطوي، ولكن الناقد لسياستهم يقابل بالتخوين والسجن والتعذيب، وهي نتيجة حتمية لسياسة هذا النظام القمعية التي حرمت الناس من أبسط حقوقهم الدينية والسياسية.

وحتى يدرك أصحاب هذا المذهب مدى سيطرة هذا النظام عليهم، سألقي الضوء على حجم السلطة التي يتمتع بها الولي الفقيه، والممارسات التي يقوم بها لفرض سيطرته الكاملة على الناس سواءً دينيًّا أو سياسيًّا، والوقوف على أبرز آثاره على المجتمع الشيعي والانتقادات التي وُجّهت ضده؛ ليتبين لهم أن ما يقوم عليه أصحاب هذا المذهب لا يوافق سمعًا ولا عقلًا ولا فطرة، لعلهم يراجعون أساس ما قام عليه من عقائد باطلة، ويرجعون إلى الحق، وجعلت ذلك كله تحت عنوان (مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه)، سائلة المولى ﷻ أن ينفع به، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

مشكلة البحث:

يمكن إجمال مشكلة البحث فيما يلي:

١- هل نظام ولاية الفقيه موافق لعقائد الشيعة الاثني عشرية؟

٢- ما مدى سيطرة هذا النظام على جوانب الحياة لدى الشيعة؟

٣- هل أيّد علماء الشيعة هذا النظام، وما مدى قبوله على الصعيد الشعبي لدى الشيعة؟

أهداف البحث:

١- إبطال عقيدة النيابة العامة عن الإمام الغائب – المزعوم –، ومناقضتها للعقل والفطرة.

٢- تقديم رؤية واضحة للصلاحيات التي يتمتع بها الولي الفقيه، ومدى منطقية هذه الصلاحيات في التطبيق.

٣- تسليط الضوء على أوجه سيطرة نظام ولاية الفقيه على حياة الشيعة الدينية والسياسية.

٤- إقامة الحجة على المنتسبين للمذهب الشيعي بشهادة إخوانهم الذين نقدوا هذا النظام وأعلنوا صراحة تبرؤهم منه.

٥- إيقاظ عقول الشيعة بحقيقة ما هم عليه من عقائد باطلة، والتي أدت بهم إلى مثل هذه الأنظمة التي أحكمت الطوق على كافة جوانب حياتهم.

حدود البحث:

سأقوم بدراسة حدود الولي الفقيه في النظام المطبق في إيران، وسأنقل أبرز ما كتبه علماء الشيعة عنه منذ بداية تطبيقه وحتى عصرنا هذا، سواءً كانوا في إيران أو غيرها؛ لإبطال شرعية هذا النظام حتى عند الشيعة، لتكون الحجة قائمة عليهم من أقوال علمائهم أنفسهم.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي، وذلك بتتبع الأقوال التي كُتبت عن نظام ولاية الفقيه، واستنتاج ما يتناسب مع موضوع البحث، كما اتبعت المنهج النقدي، وذلك بنقد مركزية السلطة في هذا النظام، والوقوف على أبرز آثاره على المجتمع الشيعي.

إجراءات البحث:

١- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفق رواية حفص بن عاصم.

٢- الاعتماد على كتب أهل السنة والشيعة، واستخراج أقوالهم بما يتناسب وموضوع البحث.

٣- ذكر ترجمة لأبرز الأعلام الواردة أسماؤهم في البحث.

٤- وضع فهرس في آخر البحث للمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث علمي أفرد هذا الموضوع بشكل مستقل، وغالب ما وجدته من دراسات تكلمت عن ولاية الفقيه من أحد الجوانب، ومن ذلك:

١- الفكر السياسي الشيعي في إيران: بين ديمقراطية السيادة الشعبية وثيوقراطية ولاية الفقيه، لعبد القادر عبد العالي، يتناول هذا البحث مجمل

الفكر السياسي الشيعي في إيران، ويستعرض التوازن بين مفهومين رئيسيين هما: "ديمقراطية السيادة الشعبية"، و"ثيوقراطية ولاية الفقيه"، وقد قدم الباحث تحليلًا لهذين المفهومين وكيفية توازنهما وتأثيرهما على بنية الحكم.

٢- إيران وولاية الفقيه: قراءة في ضوء الدستور الإيراني، للدكتور وداد غازي، والدكتور أمل البحراني، يتناول هذا البحث الجذور التاريخية لنظام ولاية الفقيه، ونظرية الخميني فيها، وعن موقع الولي الفقيه في إيران بين تيار ديني يريد أن يجعل من المرجع الديني أعلى سلطة في البلاد، وبين تيار ليبرالي يريد أن يعطي للمرجع الديني منصبًا شرفيًّا، ويجعل منه مرشدًا روحيًّا فقط.

وقد قدمت الأبحاث السابقة جانبًا من جوانب ولاية الفقيه، مستعرضة لها بشكل عام دون التعرض لها بالنقد، أو تسليط الضوء على مدى سيطرتها وتأثيرها على الشيعة.

أما هذا بحث (مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه) فيتناول موضوعًا محددًا، ويتعمق أكثر في فحص جانب محدد من النظام، وهو مفهوم مركزية السلطة فيه، وكيف أحكم هذا النظام سيطرته الكاملة على الدين والسياسة في إيران؟ وما هي تداعيات ذلك على المجتمع الشيعي؟ وما هو موقفهم منه؟

خطة البحث:

المقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على نبذة تعريفية عن عقيدة الغيبة عند الشيعة.

أما المباحث؛ فهي كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم ولاية الفقيه وصلاحيات الولي.

المبحث الثاني: مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه.

المبحث الثالث: نقد الشيعة لمركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

وأخيرًا فهرس المصادر والمراجع.

تمهيد

تعريف بعقيدة الغيبة عند الشيعة

يؤمن الشيعة الاثنا عشرية بمجموعة من العقائد، منها عقيدة: (غيبة الإمام)، والتي تتلخص في اعتقادهم أن للحسن العسكري[١] ولدًا اسمه محمد[٢] قد دخل سردابًا في صغره[٣] ثم اختفى بعدها، وهو في اعتقادهم لا يزال حيًّا حتى الآن، ولكنه يعيش في غيبة كبرى سيظهر بعدها[٤]، والإيمان بذلك من أصول مذهبهم، وبدونه لا يكون الشيعي اثني عشريًّا[٥].

(١) الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى، ويعرف بالعسكري، ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب ﷺ، كان يسكن سر من رأى، وهو الإمام الحادي عشر ووالد المنتظر صاحب السرداب في اعتقاد الشيعة، توفي سنة ٢٦٠هـ. انظر: تاريخ بغداد، للبغدادي (٣٥٨/٨)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٩٤/٢).

(٢) محمد بن الحسن بن علي العسكري، ثاني عشر الأئمة على اعتقاد الإمامية، وهو الذي تزعم الشيعة أنه المهدي المنتظر؛ إذ يعتقدون أنه دخل السرداب ولم يخرج منه، وذلك في سنة ٢٥٦، وقيل ٢٥٥هـ، وعمره يومئذ تسع سنين، وهو عندهم حي لا يموت حتى يخرج فيملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما مُلئت ظلمًا وجورًا، وهم في انتظار خروجه إلى هذا اليوم. انظر: وفيات الأعيان (١٧٦/٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٨٢/١٠)، الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي (٢٤٩/٢، ٢٥٠).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١١٣/١، ١١٤).

(٤) انظر: علل الشرائع، لابن بابويه (٥/١).

(٥) انظر: كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الغيبة وكشف الحيرة، لابن بابويه (ص١٩، ٤٨٥).

وفي غيبة الإمام احتار الشيعة في حالهم؛ إذ إن عقيدتهم تنص على أن "كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم"(١)، فلم يجدوا مخرجًا من هذا المأزق إلا بوضع نواب عنه، فأنابوا عنه أربعة نواب(٢) تمثل نيابتهم صلة مباشرة بمهديهم المنتظر، فهم خليفته ولهم ما له من حق الطاعة وثقة الرواية(٣).

وبعد انتهاء زمن النواب الأربعة، عُممت مسألة النيابة فتحولت إلى نيابة عامة لشيوخهم، وأُعطوا بعض الصلاحيات الخاصة بالمهدي المنتظر؛ فاستطاع الشيعة بذلك أن يبتدعوا فكرة الولاية والنيابة عن الإمام الغائب في المسائل الشرعية إلى حين عودته وظهوره(٤).

أما الولاية العامة التي تشمل سياسة الدولة فهي موقوفة على الإمام الغائب حتى يرجع، لكن غيبة هذا المنتظر طالت، والشيعة محرومون من دولة شرعية – حسب اعتقادهم –(٥)؛ لذلك بدأوا يفكرون في نقل جميع وظائف المهدي المنتظر – الدينية والسياسية – للولي الفقيه، وأحدثوا هذا النظام المسمى بـ (ولاية الفقيه)، الذي فرض سيطرته على كافة جوانب الحياة، وأحدث شرخًا في المحيط الشيعي.

---

(١) الرسائل العشر، للطوسي (ص٩٨).

(٢) ذكرهم ابن بابويه في باب: (ما روي في ميلاد القائم) فقال: ولد المهدي سنة ٢٥٦، ووكيله عثمان بن سعيد، فلما مات عثمان أوصى إلى أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن السمري، قال: فلما حضرت السمري الوفاة سُئل أن يوصي فقال: لله أمر هو بالغه، فالغيبة التامة هي التي وقعت بعد مضي السمري. انظر: كمال الدين وتمام النعمة (ص٤٣٢)، الغيبة، للطوسي (ص٣٩٣).

(٣) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، لناصر القفاري (٨٩٣/٢)، بحار الأنوار، للمجلسي (٣٤٧/٥١).

(٤) انظر: معجم ألفاظ الفقه الجعفري، لأحمد فتح الله (ص٤٥٣).

(٥) انظر: بروتوكولات آيات قم حول الحرمين المقدسين، لناصر القفاري (ص٣٣).

وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر، سنتحدث عن مفهوم هذا النظام، والصلاحيات المناطة بالولي الفقيه، وكيف كان لمركزية السلطة أثر بارز في نقده على المحيط الداخلي للشيعة في إيران، فضلًا عن المحيط الخارجي لهم.

المبحث الأول

مفهوم ولاية الفقيه وصلاحيات الولي

يرى أصحاب هذا النظام أن السلطة الروحية والسياسية من حق الإمام المنتظر؛ كونه مخولًا من قبل الله ﷻ – في اعتقادهم –، لكنه الآن غائب؛ ولذا لا بد للأمة من أن تولي عليها من يقوم مقامه لحين ظهوره، فكان الولي الفقيه هو النائب له على كافة السلطات.

فولاية الفقيه تعني أن يتولى الولي الفقيه مهام المهدي المنتظر، ويكون له ما للمنتظر من العصمة، والقداسة، والطاعة؛ لأن طاعته من طاعته الله ﷻ!

ومهمة الفقيه عند الشيعة ليست مقتصرة على الولاية الخاصة بالفتوى فقط، بل أصبحت له الولاية العامة؛ أي أن له ما للإمام من صلاحيات دينية وسياسة، باعتباره وصيًّا عليهم في غيبة الإمام المنتظر.

وعلى هذا المفهوم أقام الخميني[1] حكومته، فقد استغل الخميني عقيدة الإمام الغائب ومسألة النيابة عنه، وراح ينادي بضرورة إقامة دولة يرأسها نائب الإمام لتطبيق أحكام الإسلام – كما يزعم –. يقول في كتابه (الحكومة الإسلامية): "واليوم – في عهد الغيبة – لا يوجد نص على شخص معين يدير

(١) روح الله ابن مصطفى الموسوي الخميني نسبة إلى بلدته "خمين"، ويلقبونه بالعلامة وآية الله، تلقى تعليمه على يد شيوخ الشيعة في قم وغيرها، ونُفي إلى العراق في عام ١٩٦٥م، فأقام في النجف، وهو الذي أسس الجمهورية الإسلامية في إيران، له عدة مؤلفات منها: تحرير الوسيلة، والحكومة الإسلامية، وغيرهما، مات سنة ١٤٠٩هـ. انظر: الثورة والقائد، لصاحب حسين الصادق (ص٢٠–٢٥)، الموسوعة الفقهية الميسرة، لمحمد الأنصاري (٥٧٨/١، ٥٧٩)، أحمد الفهري في تقديمه لكتاب: سر الصلاة، للخميني (ص١٠).

شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل نترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام"[١]؟!

ويضيف فيقول: "إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية، فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام[٢]، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف"[٣].

وبهذا أضفى الخميني بُعدًا سياسيًّا لهذا النظام، والمتمثل في وجوب إقامة حكومة إسلامية قائمة على المذهب الشيعي الاثني عشري.

وللأسف قُوبل هذا النظام بالترحيب والقبول من الشيعة – في بدايته – ووُضع كدستور للدولة، ففي المادة (٥) من الدستور الإيراني تقرر أن "تكون ولاية الأمر والأمة في غيبة الإمام المهدي في جمهورية إيران الإسلامية للفقيه العادل"[٤].

وتُوكل مهمة تعيينه إلى مجموعة من الخبراء الذين يدرسون أحوال كل الفقهاء الجامعين لشرائط الولي الفقيه، ومتى ما شخصوا فردًا منهم باعتباره الأعلم بالأحكام الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام وغيرها، انتخبوه للقيادة، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك[٥].

---

(١) الحكومة الإسلامية، للخميني (ص٤٨).

(٢) ظاهر ما قاله مخالف لحقيقة هذا النظام الذي لم يوضع لتطبيق أحكام الإسلام، بل هو موضوع لتطبيق أهدافهم التي لا تمت لحقيقة الإسلام بصلة!

(٣) الحكومة الإسلامية (ص٢٦، ٢٧).

(٤) الدستور الإيراني، المادة (٥) موقع وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية www.ar.mfa.ir/portal/viewpage/3984

(٥) انظر: الدستور الإيراني، المادة (١٠٥)، (١٠٨)، (١٠٩)، موقع وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية www.ar.mfa.ir/portal/viewpage/3984

وبعد انتخابه يتمتع الولي الفقيه بصلاحيات كثيرة، منها:

١- تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٢- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

٣- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤- القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٦- نصب وعزل وقبول استقالة المسؤولين.

٧- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

٨- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية.

٩- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قِبل الشعب.

١٠- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو عدم كفاءته السياسية.

١١- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصًا لأداء بعض وظائفه وصلاحياته[١].

وكما هو واضح من خلال هذه الصلاحيات المطلقة للولي الفقيه في الدستور الإيراني، فإن ما سبق يعتبر مخالفًا للديمقراطية التي ينادي بها الخميني؛ حيث أعطى للولي الفقيه صلاحيات تفوق ما كان مخولًا به الحاكم السابق للجمهورية الإيرانية، بالرغم من أنه – أي الخميني – كان يندد بالدستور الإيراني الذي كان ينص في أحد بنود المادة (١١٠) على أن الملكية وديعة إلهية أعطاها

(١) انظر: الدستور الإيراني، المادة (١١٠)، موقع وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية www.ar.mfa.ir/portal/viewpage/3984

الله للملك عن طريق إرادة الشعب التي تجلت في الاستفتاء العام[١]، وهو الآن يطبق هذه السلطة بحذافيرها!

كما كان ينتقد الصلاحيات الكثيرة التي كان يتمتع بها الشاه في عصره، وبتدخله في شؤون البلاد الكبيرة والصغيرة، وها هو يتمتع بذات الصلاحيات وأكثر[٢]!

لقد أكد الدستور الذى أعدته لجنة الخبراء بإشراف الخميني شخصيًّا على وصاية الفقيه العادل على كافة شؤون الدولة؛ فهو المصدر الأعلى لجميع السلطات: التشريعية، القضائية، والتنفيذية، وبموجب نصوص المواد التي تتعلق بولاية الفقيه، فهو القائد الأعلى للجيش، والمسؤول الأوحد عن تعيين الضباط وعزلهم، وهو وحده الذي يملك حق – وبناءً على قراره الشخصي – إعلان الحرب، وهو القادر وحده دون سواه على الموافقة على ترشيح رئيس الجمهورية، أو إقالته، أو تقديمه للمحاكمة باعتبار أن الأحكام تابعة له، وليس هو تابعًا لها فهو فوق الأحكام والقانون[٣]!

والملاحظ في هذا الدستور السلطوي أن الولي الفقيه أصبح قائدًا ومرجعًا للشؤون الدينية والسياسية معًا، فالسلطات الثلاث كلها بيده، ولا أثر لدور الشعب، أو صوت الرأي العام؛ إذ من الصعب اكتشاف مادة تعطي الأمة حقًّا في السيادة باستثناء بعض المواد التي تمت صياغتها بطريقة محدودة، تجعل الخميني في النهاية هو السيد الأوحد المطاع، وصاحب الأمر الأول والأخير في أي موقف[٤]،

(١) كانت هذه المادة قبل تعديل سنة (١٩٨٩م) بحسب كلام الموسوي. انظر: الثورة البائسة، لموسى الموسوي (ص١٧٥).

(٢) انظر: الثورة البائسة (ص١٧٥).

(٣) انظر: نقد ولاية الفقيه، لمحمد مال الله (ص١٩).

(٤) كاستثنائه انتخاب الأمة لأعضاء مجلس الشورى، إلا أنه أكد قدرة (الفقيه) على تعيين أعضاء مجلس الشورى بنفسه إذا رأى أن الأمة ليس لها رشد ووعي سياسي لانتخاب الرجال الصالحين. انظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، لحسين المنتظري (٢/٢٥، ٦٢، ٦٣).

وعلى مختلف الأصعدة؛ ونتيجة لهذه السلطة التي لا حدود لها ولا نهاية أُخضعت الشعوب الإيرانية مرة أخرى لديكتاتورية جديدة بصورة عمياء، في لبوس ظاهره إسلامي، وحقيقته العودة إلى ما عُرف في تاريخ فارس من توقير للسلطة السياسية الحاكمة المتألهة بلا قيد(١).

إن من يتأمل هذا الدستور في عهد ولاية الفقيه يصاب بالدوار والدهشة، فكيف يسلم الشعب رقبته ببساطة هكذا ويمنح فردًا واحدًا كل هذه السلطات والصلاحيات؟! حتى لو كان هذا الفرد فقيهًا عالمًا عادلًا أو ملكًا من الملائكة؟! ما الفائدة من وجود السلطات الثلاث: التشريعية، القضائية، والتنفيذية، إذا كان زمام الأمور في النهاية في يد رجل واحد(٢)؟!

وهذا ما دعا ببعض المنتسبين للتشيع إلى نقد هذا النظام والوقوف في وجه أصحابه، فبالرغم من أن هذا النظام قد رُحب به في بداية الأمر، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع قد بين عيوبه؛ مما أدى إلى تداعيات كبيرة على المجتمع الشيعي وعلى كافة المستويات.. من شيوخهم وحتى عوامهم.

وحتى تتضح الصورة بشكل أكثر، سأُبين مدى مركزية هذا النظام وسيطرته بشكل أدق في طيات المبحث الثاني.

---

(١) انظر: نقد ولاية الفقيه (ص١٩).

(٢) انظر: ولاية الفقيه في ميزان الإسلام، لفاروق عبد السلام (ص ٦٦–٦٨).

المبحث الثاني
مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه

مركزية السلطة هي نظامٌ يقضي بتبعية البلاد لمركز رئيس واحد، ويقع الكل فيه تحت سيطرته وتحكمه[1]؛ حيث تجتمع صلاحيات اتخاذ القرارات للوظائف الرئيسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة تحت إدارة شخص واحد، أو عدد محدود من الأشخاص، دون أيّ مشاركة من المستويات الأخرى[2].

والمتتبع لنظام ولاية الفقيه يدرك مدى مركزية هذا النظام؛ إذ إن القارئ لصلاحيات الولي الفقيه، والمشاهد لتطبيقات هذه الصلاحيات، يدرك تمامًا أن الولي الفقيه له سلطة مركزية مطلقة على كافة جوانب الحياة؛ كون هذا النظام قائم على نظرية نيابة الفقيه العامة على الأمة باعتباره نائبًا عن الإمام المهدي، فكافة السلطات مرتكزة في يده، وليس لأحد حق التدخل أو النقاش.

فقد جعل الخميني هذا النظام نظامًا مهيمنًا على السلطة الدينية والسياسية، ويؤكد على ذلك ما ذكره في كتابه (الحكومة الإسلامية)؛ حيث قال: إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أُمور المجتمع ما كان يليه النَّبي ﷺ منهم، ووجب على النَّاس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول ﷺ، وأمير المؤمنين عليه السلام.. وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوض إلى النَّبي ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات، وتعيين الولاة، وتعمير البلاد، غاية الأمر أن تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمَن جمع في نفسه العِلم والعدل.

---

(١) انظر: المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص٣٦٩، ٤٤٣).

(٢) انظر: مقدمة في الإدارة، لعبد الوهاب محمد (ص٩٠).

فالولاية تعني حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع.. وبعبارة أخرى: الولاية تعني الحكومة والإدارة وسياسة الدولة(١).

فالخميني يرى أن الولي الفقيه وحده هو المؤهل لتنفيذ أحكام الإسلام وإقرار نُظمه وإقامة حدود الله؛ إذ يعتقد أنه قد فَوض إليه الأنبياء جميع ما فُوَّض إليهم، فالفقيه وصي نبي بالنسبة إليه، فما ثبت للرسول ﷺ والأئمة – في اعتقاده – فهو ثابت للفقيه، ولا شك يعتري هذا الموضوع(٢)!

ومن ذلك أنه ليس لأحد حق التدخل في قرارات الولي الفقيه، أو مناقشته في أي أمر يقضي فيه بناءً على هذه النظرة المقدسة له، فيقول: فمما ثبت له ﷺ أن ليس لأحد مزاحمته تكليفًا ووضعًا، سواء كان المزاحم فقيهًا وخليفة له أم لا، وهذا ينتقل إلى كل فقيه، ولازمه عدم جواز مزاحمة أحد له، فقيهًا وخليفة كان أم لا(٣).

وفي مقابل ذلك فإن للفقيه حق التدخل في كل شاردة وواردة من القضايا، يقول: كما أن لرسول الله ﷺ أن يزاحم كل أحد، خليفة كان أم لا، وهذا أيضًا قابل للانتقال والتوريث.. فالولاية بلا قيد ثابتة للفقيه(٤).

فولاية الفقيه عنده مطلقة، لا تحدها حدود، ولا يقف في وجهها أحد، يقول فيها: إن الحكومة – أي ولاية الفقيه – التي تعني الولاية المخولة من قِبل الله إلى النبي الأكرم مقدمة على جميع الأحكام الفرعية، ولو كانت الصلاحيات محصورة في إطار الأحكام الفرعية الإلهية، لوجب أن تلغى أطروحة الحكومة الإلهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام، وأن تصبح بلا معنى.

---

(١) انظر: الحكومة الإسلامية (ص٤٩، ٥٠).

(٢) انظر: الحكومة الإسلامية (ص٧٠، ٧٦).

(٣) انظر: كتاب البيع، للخميني (٦٩٢/٢).

(٤) انظر: كتاب البيع (٦٩٢/٢).

ولا بد أن أوضح أن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج[1].

فالخميني لا يعتبر شرعية الفقيه في الحكم مستمدة من الأمة؛ ولذلك فهو ليس بحاجة إلى أخذ رضا الأمة في أي مسألة، فله الحق أن يعمل بما يتوصل إليه في اجتهاده، وعلى الأمة أن تطيعه بلا مناقشة أو تردد، وهو ما يمنحه صلاحيات مطلقة أخرى، ويجيز له ولأي فقيه أن يستولي على السلطة بالقوة أو يحتكرها بعد ذلك ويصادر الحريات والحقوق العامة ويلغي الأحزاب ويعطل مجلس الشورى، أو يصدر قوانين جديدة تتعارض مع الدستور أو الشرع[2]!

بل وذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث حكم بالذنب على كل من لم يطع الولي أو يخالفه، باعتباره حجة الله على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم، والمرجع في جميع الأمور والمشكلات؛ لذا كان كل من يتخلف عن طاعته فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك[3].

ومما هو واضح من خلال ما سبق أن الخميني يطلق الصلاحيات الكاملة والشاملة للولي الفقيه، ويفرض هيمنته على الجانبين: الديني والسياسي، وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر سألقي الضوء على هيمنة الولي الفقيه في كلا الجانبين؛ ليرى القارئ كيف أصبح للولي الفقيه مركزية عالية في السلطة عليهما:

فعلى الصعيد الديني استبد الولي بأمر الدين كله، واحتكر كافة جوانبه؛ حيث أصبح البحث عن مسألة من مسائله من حقه فقط دون غيره؛ لأنه شخص

---

(١) انظر: صحيفة الإمام، للخميني (٢٠/١٧٠).

(٢) انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، لأحمد الكاتب (ص٤٣٦).

(٣) انظر: الحكومة الإسلامية (ص١١٥).

معصوم في اعتقاده، وله الحق في تجاوز الدستور، بل وإرادة الأمة بكاملها، ولا أحد يخطئه أو يعترض عليه ولو كان برلمانًا أو مجلسًا للشورى.. وهو بذلك يحيي نظرية السلطة الإلهية المسيحية التي كان رؤساء الكنيسة الكاثوليكية يصفون أنفسهم بها(١).

فالخميني يرى نفسه الحارس الإلهي الذي أرسله الله للبشرية؛ ولذا فمن حقه أن يحتكر كافة الصلاحيات حتى وإن أدى ذلك إلى فناء البشرية، وهذه النظرة المستبدة من أخطر الصفات لدى أي إنسان، فما بالك إذا كانت هذه النظرة نظرة حاكم يزعم أن سلطته مخولة من الله سبحانه؟!

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد جعل من حق الولي أن يعطل أحكام الله ﷻ، ويوضح ذلك ما كتبه الخميني في رسالة بعثها إلى رئيس الدولة في وقته (خامنئي)(٢) في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م، والتي قال فيها: لا بد أن أوضح أن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله ﷺ المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج.. إن الحكومة تستطيع أن تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية..

(١) انظر: الثورة البائسة (ص١٦٢، ١٦٣).

(٢) ولد علي الحسيني الخامنئي عام ١٩٣٩م في مشهد بإيران، قدِم إلى قم ودخل حوزتها العلمية ودرس على يد كبار شيوخ الشيعة، كالبروجردي والخميني والطباطبائي، ومع بدء ثورة الخميني دخل الخامنئي معه في الثورة باعتباره أحد أقرب الموالين له، فعينه ممثلًا له في مجلس الدفاع الأعلى، ثم رئيسًا للجمهورية الإسلامية في إيران، وذلك بعد مصادقة الخميني على مرسوم تنصيبه. انظر: الإمام الخميني القائد المرجع، لمركز نون (١٧-١٥٠)، وانظر سيرته الذاتية على موقعه الرسمي: موقع مكتب سماحة القائد آية الله العظمى الخامنئي www.leader.ir/ar

وتستطيع أن تمنع أي أمر سواء كان عباديًّا أو غير عبادي، إذا ما كان حصوله مخالفًا للمصالح، وهذا من صلاحيات الحكومة[١].

فالولي له حق تعطيل الشرائع بناءً على ما يراه، وبالفعل منع الخميني الإيرانيين من أداء فريضة الحج بعد أحداث عام ١٩٨٧م[٢].

ومن تجاوزاته في الجانب الديني أنه أدخل اسمه في أذان الصلوات وقدم اسمه حتى على اسم النبي الكريم؛ فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم – وفي غالبية جوامعها[٣] – كما يلي: الله أكبر الله أكبر، (خميني رهبر) – أي أن الخميني هو القائد –، ثم أشهد أن محمدًا رسول الله... الخ[٤].

وانطلاقًا من هذا المضمون جرت وتجري المحاكمات الثورية على قدم وساق، فمن كان ضد الخميني يُقتل، ومن كان معه يطلق ولو كانت ذنوبه تعادل الجبال!

وحتى يسير هذا التعدي بشكل منظم، أصدر قانون (المحاكم الخاصة لرجال الدين)، والتي تحكم بما تشاء على من تشاء كيفما تشاء، فقد جعل حرس الثورة يداهمون البيوت للعثور على أي رجل يقيم طقوسًا لا ترضيه حتى يساق إلى محاكم الثورة وينال جزائه العادل من وجهة نظره!

---

(١) انظر: صحيفة الإمام (١٧٠/٢٠).

(٢) فقد حدثت اشتباكات عنيفة في مكة المكرمة من اليوم السادس إلى الثامن من ذي الحجة عام ١٤٠٧هـ؛ حيث حاول القائمون على بعثة الحج الإيرانية تنظيم تظاهرة واسعة رافعين صور الخميني؛ مما أدى إلى مواجهات واشتباك بين الشرطة والحجاج، تلاه تدافع مميت. انظر: مقال بعنوان: «أحداث تاريخية في يوم التروية كادت أن تعطل أداء فريضة الحج»، لسعاد اليعلا، بتاريخ: ٢٠٢١/٧/١٨م، صحيفة إندبندنت عربية www.independentarabia.com.

(٣) نستثني جامع (كوهو شهادة) في المشهد الرضوي؛ حيث لم يسمح الطباطبائي القمي بهذا في الجامع الذي يصلي فيه. انظر: الثورة البائسة (ص١٦٣).

(٤) انظر: الثورة البائسة (ص١٧٥).

وفي الوقت الذي يلاقي فيه هؤلاء الرجال صنوف العذاب، ينهب الحرس الثوري بيوتهم، وهكذا في ظل النظام الإرهابي يكون حامي البلاد حراميها[١]!

لقد بلغ هذا النظام بتسلطه على الناس مبلغًا لا يستطيع أحد إغفاله أو التغاضي عنه، حتى من قِبل كبار علماء الشيعة. يقول شيخهم علي أكبر حكمي زاده[٢]: لقد أعطوا لأنفسهم مكانةً رفيعةً للغاية حتى لم يعد في ميسور أحد أن يصلح هذا الجهاز.. لقد سدُّوا أفواه الناس عن التكلُّم، وسدوا باب الانتقاد؛ فظهرت الأكاذيب الفاضحة.. وهذا في الواقع ضربة مضرَّة ومضعفة لديننا ودنيانا، بل هي إضرارٌ حتى بعلماء الدين أنفسهم؛ لأنه من المحقق أن سدّ باب النقد والمساءلة لأي شيء يأتي دائمًا بنتيجة عكسية[٣].

وكذلك هو الأمر على الصعيد السياسي، فإن ولاية الفقيه قامت على أساس تولّي الولي الفقيه لشؤون الأمة الدينية نيابةً عن الإمام المنتظر، ولكنّ الأمر تطور إلى رؤية سياسية؛ حيث اعتبر الخميني أنّ الحكومة جزء من

---

(١) انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (ص٤٣٦)، الثورة البائسة (ص١٢٨، ١٢٩، ١٤٤).

(٢) ولد علي أكبر حكمي زاده في قم، وكان والده المرجع الشيعي الملقب بـ "حجة الإسلام"، أصبح في سلك علماء الشيعة الكبار، وقد تأثر بكتابات أحمد كسروي، وبدأ يتحول شيئًا فشيئًا عن اتجاهه الإمامي التقليدي، فأخذ ينتقد معظم الخرافات والعقائد الرائجة في بلاده، وخلع عن نفسه لباس المشيخة ثم ألف كُتَيِّبَه الذي اشتهر به وهو (أسرار ألف عام) وهاجم فيها كثيرًا من عقائد الشيعة، ورفض فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية حسب المذهب الإمامي، وأحدث برسالته هزة في الأوساط الدينية، حَدَتْ بأكابر علماء الشيعة في عصره لكتابة ردٍّ عليه، توفي في طهران عام ١٩٨٧م. انظر موقع (سنة أو شيعة) تحت مقال بعنوان: «المصلح الشيعي: علي أكبر حكمي زاده»، سنة ١٤٤٠هـ www.sunnahorshiah.com/site/correction/info/65

(٣) انظر: أسرار ألف عام (ص٤٣) بتصرف يسير.

الحسبة، وبالتالي فهي داخلة في الولاية عليها من قِبل الفقيه الذي يوكِّلُ بدوره عليها رئيس الدولة.

وفي هذا الجانب نجد أن الولي الفقيه يتدخل في كل عمل تصل إليه يده، بداية من اختيار رئيس الدولة، وحتى أصغر عمل سياسي؛ فالرئيس لا يتولى الرئاسة إلا بأخذ الأذن من الفقيه، فهو يعمل تحت إمرته، ويؤكد على ذلك الخميني بقوله: ومن المسلم به أن الفقهاء حكام على الملوك.. فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء، والسلاطين مجرد عمال لهم(١).

وبالتالي فإن جميع القرارات السياسية التي يتخذها الولي ليس لأحد فيها حق النقد أو المساءلة، أو القدرة على خلع الفقيه العادل، أو تحديد صلاحياته أو مدة ولايته – بما في ذلك رئيس الدولة –، فالدور الوحيد المتصور للأمة هو الطاعة والتسليم فقط، بناءً على دستورهم الذي يذهب إلى أن الولي مفوض من قبل الله ﷻ، فكما أن أفعال الله ﷻ لا يُسأل عنها، كذلك هي أعمال الولي الفقيه(٢)!

فعندما امتعض رئيس الدولة آنذاك (خامنئي) من تدخل الخميني في أعمال أحد الوزراء، شعر الخميني بذلك وبعث إليه برسالة يقول فيها: يظهر أنكم لا تؤمنون أن الحكومة التي تعني الولاية المخولة من قِبل الله إلى النبي الأكرم مقدمة على جميع الأحكام الفرعية.. ولو كانت صلاحيات الحكومة – أي ولاية الفقيه – محصورة في إطار الأحكام الفرعية لوجب أن تُلغى أطروحة الحكومة الإلهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام ﷺ، وأن تصبح بلا معنى..

---

(١) انظر: الحكومة الإسلامية (ص٤٦).

(٢) انظر: أسرار ألف عام (ص٣٢، ٣٤، ٣٨)، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (ص٤٣٧).

تستطيع الحكومة – ولاية الفقيه – أن تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام.

هذا تمام الكلام في بيان الفارق بين ولاية الفقيه على الحسبة وبين ولاية الفقيه العامة المطلقة التي هي أوسع من الأحكام الأولية والثانوية(١).

وبهذا ظل الفقيه يتمتع بصلاحيات مطلقة تمنحه الشرعية والقدرة على تجاوز رأي الأمة، واستخدام القوة للوصول إلى السلطة، أو تجاوز القوانين الشرعية الأساسية.. وبهذا اتخذ نظام ولاية الفقيه شكلًا فرديًّا مستبدًّا ومقدسًا، يتعالى فيه الفقيه عن الخضوع لإرادة الأمة أو استشارتها في عمليتي التشريع والتنفيذ(٢).

لقد مهد الدستور الجديد للخميني وزمرته الاستيلاء المطلق على الحكم، وقد أكد على هذا الأمر الكثير من رجال الشيعة. يقول موسى الموسوي(٣): في إيران استطاعت ولاية الفقيه أن تحتل الصدارة في الدستور الإيراني الجديد، وتحتل أهم المواقع الأساسية منه، كما استطاعت أن تسيطر على السلطة المطلقة في البلاد(٤).

---

(١) انظر: صحيفة الإمام (١٧٠/٢٠).

(٢) انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (ص٤٤٢).

(٣) إمامي رافضي، وهو حفيد شيخهم أبي الحسن الموسوي الأصبهاني، يحمل الدكتوراه من جامعة طهران، نَقَمَ على الخميني دعوته في ولاية الفقيه فرحل إلى أمريكا وأنشأ له مركزًا، قد أعلن عن عزمه علَى تصحيح مذهب الشيعة وكتب كتبًا في هذا الاتجاه كـ (الشيعة والتصحيح) و (يا شيعة العالم استيقظوا) و (الثورة البائسة) – يقصد ثورة الخميني–، توفي سنة ١٣٩٥هـ. انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لصالح آل الشيخ (ص٧٠٠)، أصول مذهب الشيعة الإمامية (١١٥٤/٣)، الشيعة هم العدو فاحذرهم، لشحاتة صقر (ص١٨٨).

(٤) انظر: الشيعة والتصحيح: الصراع بين الشيعة والتشيع، لموسى الموسوي (ص٧٤).

فالولي الفقيه لا يتقيد بشرع ولا قانون، والدستور مسخر له وخاضع لقراراته، ولو كان ثمة تعارض بينه وبين الدستور فالولي هو المقدَّم، والدستور هو الذي يتغير، فهو فوق الدستور، وكل من يخالفه سيكون مصيره الإعدام، فكما حكم على الناس بالإعدام لمجرد عدم رضاه عن أعمالهم الدينية، حكم بالإعدام على كل من يخالفه سياسيًا؛ فقد قامت محاكمه الثورية بإعدام ثلاثة آلاف شاب وشابة في غضون ثلاثة أشهر فقط بالتهم السياسية، ولم يخلف وعده عندما قال: "سأقطع لسان من يقول كلمة ضد الجمهورية"، واستخدم أتباعه الصحافة والإعلام للتعبير عن سياسة الحزب وجعلوها بوقًا من أبواقه، وأخضع كل دائرة للجنة خمينية تراقب الأوضاع(١)، فنظام الولي الفقيه – كما يقول الخميني – ملتزم برسالة واحدة تجاه الشعب والمنتقدين، وليس لديه أي حلول سلمية أو أي سبل للحوار؛ كونه نظامًا إلهيًّا غير قابل للنقاش أو التعديل أو الإصلاح(٢)!

والعجيب أن الخميني كان يندد بالسياسات القمعية لمن سبقوه، وها هو يحتكر لنفسه جميع الصلاحيات التي احتكرها المستبدون الطغاة، ويسلك ذات الطريق، بل وأشد منه؛ إذ إن قمعه للناس لم يقتصر على الجانب الديني فقط، بل والسياسي كذلك؛ حيث يرى نفسه في وضع مقدس ليس لأحد من الأمة أن يعارضه أو ينتقده، ولو كان أقرب الناس إليه.

فحينما أيَّد رفيقه حسين علي منتظري(٣) فكرة فصل الدين عن السياسة من خلال طرح فكرة النيابة الجزئية التي يقتصر فيها دور المرشد على المسائل

(١) انظر: الثورة البائسة (ص٦٥، ١٥٢، ١٧١).

(٢) في رده على عدة استفسارات لقناة الحرة سنة ٢٠٢٢م، وهي موجودة على موقعهم الرسمي على الإنترنت تحت عنوان (الانشقاقات داخل عائلة خامنئي تتوسع، ومحكمة دينية تقرر سجن ابنة شقيقته) بتاريخ٢٠٢٢/١٢/١٠م، www.alhurra.com

(٣) حسين علي منتظري، مرجع اثنا عشري، ورمز لكل أتباع التيار الإصلاحي السياسي في إيران، كان صديق الخميني وساعده في انقلابه على شاه إيران سنة ١٩٧٩م، وكان الرجل

الدينية فقط[١]، لم يرق للخميني ذلك، واشتد الخلاف بينهما إلى أن أُبعد عن المشهد السياسي وفرضت عليه الإقامة الجبرية حتى وفاته[٢].

وكاد شريعتمداري[٣] أن يدفع حياته ثمنًا لمعارضته هذا النظام عندما أرسل الخميني جماعة كبيرة لقتله وقتل أتباعه؛ حتى يكون عبرة لغيره من المعارضين لهذا النظام[٤].

الثاني بعد الخميني، وقد عينه نائبًا للمرشد الأعلى، اختلف مع الخميني عندما قام بالحكم بناءً على نظرية (ولاية الفقيه)، وعارض قمع الخميني لمنتقديه ومعارضيه، ففرض عليه الخميني الإقامة الجبرية في منزله في قم، وتعرض أتباعه للاضطهاد والاغتيال، توفي عام ١٤٣١هـ في قم عن عمر ٨٧ عامًا. انظر: الوفيات والأحداث، لأحد أعضاء ملتقى أهل الحديث على المكتبة الشاملة بدون ذكر لاسمه، (ص٢١٩)، ومقال بعنوان: (وفاة المرجع الديني آية الله العظمى حسين المنتظري). صحيفة الوسط، العدد (٢٦٦٣) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٠م، www.alwasatnews.com

(١) دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية (٢٧/١).

(٢) من مقال بعنوان: «ولاية الفقيه: السلطة المطلقة مفسدة مطلقة»، لعبد العالي زينون. على موقع: ارفع صوتك بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٦م، www.irfaasawtak.com

(٣) محمد كاظم الحسيني الشريعتمداري، من كبار شيوخ الشيعة، ولد في تبريز، ثم انتقل إلى قم وبعدها إلى النجف ودرس تحت يد جملة من شيوخهم، كالنائيني، إلى أن حاز على مرتبة الاجتهاد وتصدى للمرجعية الدينية، وأسس مكتبة ضخمة في قم، شارك في الثورة ضد حكم الشاه، واعترض على اعتقال الحكومة للخميني آنذاك، وساعد في إعادته لإيران بعد أن نفي إلى تركيا، توفي في سجنه سنة ١٤٠٦هـ. انظر: معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام، لمحمد هادي الأميني (ص٢٥٠)، ومن تراث المرجع الديني السيد محمد كاظم شريعتمداري، ضمن مجموعة هدي المرجعية في معهد شبكة الفكر، (ص ٧– ٣١).

(٤) انظر: الثورة البائسة (ص٥١).

كما صرح كثير من مراجع الشيعة بتعرضهم لهجمات شديدة ضدهم من قِبل سلطة النظام لمجرد نقدهم له ومناداتهم بتصحيحه، كمحمد حسين فضل الله[١]، والخوئيني[٢] [٣].

والعجيب أن الخميني يقول: الحكومة الإسلامية ليست حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، فحكومة الإسلام حكومة القانون، والحاكم هو الله وحده، وهو المشرع وحده لا سواه[٤]!

إن أقواله مناقضة لبعضها البعض، وتطبيقه لهذا النظام لهو أعظم شاهد على استبداد حكومته على كل شاردة وواردة في البلاد، فكيف لا تكون حكومته حكومة مطلقة وهو ينادي بأن حكومته مستمدة من الله، ويسيطر بناءً على ذلك على كافة السلطات، ولا يرضى بتدخل أحد حتى وإن كان رئيس دولة؟!

---

(١) أبو علي، محمد حسين فضل الله، ولد عام ١٣٥٤هـ في النّجف، درس على يد أبي القاسم الخوئي ومحسن الحكيم وغيرهما، أنكر غلو الشيعة في الأئمة وغيرها من العقائد. توفي عام ١٤٣١هـ. انظر: أعلام التصحيح والاعتدال: مناهجهم وآراؤهم، لخالد بن محمد البديوي (ص٣٨٣-٣٨٨) وانظر ترجمته كذلك في موقعه الرسمي: بينات www.arabic.bayynat.org.lb/Default.aspx

(٢) إسماعيل آل إسحاق الخويئيني، ولد عام ١٣١٦هـ، انتقل إلى النجف، وقضى ثلاث سنوات في حلقات مشاهير علماء الشيعة، كمحسن الحكيم، وأبي القاسم الخوئي وغيرهما، ثم رجع إلى قم وحضر دروس البروجردي، والخميني وغيرهما، من أهم أحداث حياته رسالته التي وجهها للخميني التي انتقد فيها منهجه وطريقته وعدم استناده إلى حقائق القرآن الكريم، وقد قبض عليه بعدها وسجن. توفي سنة ١٤٢١هـ. انظر: ترجمة مختصرة للعلامة إسماعيل آل إسحاق الخويئيني ﷺ (ص١- ٧).

(٣) انظر: أعلام التصحيح والاعتدال (ص٤٥٠، ٤٥١)، ترجمة مختصرة للعلامة إسماعيل آل إسحاق الخويئيني (ص١٥).

(٤) انظر: الحكومة الإسلامية (ص٤١- ٤٣).

لقد استولى الخميني واتباعه على كافة السلطات، فمنذ إقرار هذا النظام وحتى هذه اللحظة لا يزالون متربعين على كرسي السلطة، مستبدين بكل قرار ومقصين لكل من خالفهم، ففي حين يعرض الفقهاء عن السياسة والحكم، نجد أن الولي الفقيه يحرص على تولي الحكم، بل ويحكم سيطرته عليه، بالرغم من أن علي ﷺ – الذي يعتبرونه الإمام الأول لهم – لم يكن يومًا حريصًا على الخلافة، فمن خطبة نقلوها عنه ﷺ لما أريد على البيعة بعد قتل عثمان ﷺ أنه قال: دعوني والتمسوا غيري، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا(١).

وهذا النص من أقدس كتاب عندهم والذي لا يرتاب الشيعة في كلمة منه، وهو أعظم دليل على أن عليًّا ﷺ لم يكن يرى أنه إمام مفروض من قِبل الله ﷻ؛ لأنه لو كان يرى نفسه كذلك لما ردّ الإمامة التي يزعم شيوخ الشيعة أنها بعهد من الله ﷻ له، فكيف يقول الولي الفقيه – وهو أقل شأنًا من علي بكثير – أن ولايته بتفويض من الله ﷻ له؟!

كما أن قوله هذا كلام فصل بيننا وبين أصحاب هذا النظام الذين يرون أن الفقيه يجب أن يلي السياسة كما يلي الدين، فمجرد امتناع علي ﷺ عن الخلافة حجة قاضية عليهم.

وهكذا نجد أن الخميني أحكم سيطرته على الدين والسياسة، وأحدث بدعًا يحق لنا أن نقول بأن أتباع المذهب الشيعي سيشهدون مذهبًا جديدًا لهم باسم الخمينية، والتي عبر عنها مجازًا بـ (ولاية الفقيه) أو (الحكومة الإسلامية)، وهي أشد الأنظمة خطرًا؛ لأن هذا النظام يحكم سيطرته على كلا الجانبين (الديني والسياسي)، وقلما نجد نظامًا يحكم سيطرته على الناس بهذا الشكل الفاضح، فالفاشية وإن كانت تتحكم في الناس سياسيًّا وتمنعهم من إبداء أي رأي أو مخالفة، إلا أنها تجعلهم أحرارًا في عقائدهم وممارساتهم الدينية، فلم نجدهم يدخلون على

(١) انظر: نهج البلاغة (١/١٨١، ١٨٢).

بيوت الناس لمحاكمة سكانها على أي طقوس دينية لا تعجبهم، أما في نظام ولاية الفقيه فالناس فيها فقدوا كلا الحريتين (الدينية والسياسية)، وهو ما جعل العيش في ظل هذا النظام جحيمًا لا يُحتمل.

المبحث الثالث

نقد الشيعة لمركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه

اتضح مما سبق أنه قد تمخض عن هذا النظام المركزي تركيز مطلق لأصحاب السلطة – والمتمثلة في وليها الفقيه – على كافة جوانب الحياة الدينية والسياسية للشيعة، وهذا مخالف للرأي السائد عند غالبية علماء الشيعة، والمتمثل في أن ولاية الفقيه خاصة بمسائل الفتيا وما يتعلق بها، كما ينص على ذلك توقيع مهديهم المنتظر[١]، أما الولاية المطلقة التي تشمل كافة جوانب الدين والسياسة، فهي من خصائص إمامهم الغائب وموقوفة عليه لحين رجعته – بحسب اعتقادهم –. يقول شيخهم عبد الهادي الفضلي[٢] في كتابه (في انتظار الإمام): "إن دولة المنتظر هي دولة الإسلام"[٣].

وهذا تصريح واضح أن أي حكومة قبله ليست حكومة معترفًا بها في اعتقاد الشيعة، إلا أن هذا لا يعني عندهم أن تكون دولتهم غير قائمة على رئيس، ولكن المعنى أن دولة القائم المنتظر بمعناها العام والشامل ليست لأحد قبله في هذا العصر.

---

(١) حيث أصدرت الدوائر الاثنا عشرية توقيعًا منسوبًا للمنتظر المزعوم يقول فيه: "أما الوقائع الحادثة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله". كمال الدين وتمام النعمة (ص٤٥٨)، الغيبة (ص٢٩١).

(٢) عبد الهادي محسن الفضلي، شيعي عراقي، يعيش في بعض دول الخليج، يرى أن الإمامة ركن من أركان الدين، فمنكرها في عداد الكافرين، وهو يفتري هذا المنكر مع أنه يعيش في وسط أهل السنة. انظر: معجم رجال الفكر والأدب في النجف (ص٣٣٥)، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (١٠٨٣/٣).

(٣) في انتظار الإمام، لعبد الهادي الفضلي (ص٥٧).

وفي حال عُين رئيس للحكومة، فإن ذلك لا يعني أن يتفرد بكل شيء بنفسه، وهذا ما نص عليه شيخهم الطباطبائي[1]؛ حيث قال: "أمر الحكومة الإسلامية بعد النبي ﷺ وبعد غيبة الإمام كما في زماننا الحاضر إلى المسلمين من غير إشكال، والذي يمكن أن يستفاد من الكتاب في ذلك: أن عليهم تعيين الحاكم في المجتمع على سيرة رسول الله ﷺ، وهى سنة الإمامة، دون الملوكية والامبراطورية والسير فيهم بحِفاظة الأحكام من غير تغيير"[2].

وهذا يدل على أن الولي الفقيه لا يستبد بالأمر لنفسه، وإن عامة المسلمين يشتركون معه في أمر الحكومة، وهذا ما لم يحصل في نظام ولاية الفقيه الذي نادى به الخميني!

لقد كانت السلطة التي نادى بها سلطة عامة مستبدة على كافة الأصعدة، وبطبيعة الحال كان لهذه السلطة التي تضخم من دور وليها ومرشدها بالصورة التي شهدناها دور في فداحة الأخطاء التي ارتكبتها، فكما قيل: "السلطة المطلقة مفسدة مطلقة"؛ ولهذا أعلن كثير من رجال الشيعة نقدهم صراحة لهذا النظام.

فقد اعترف الدكتور موسى الموسوي بأن نظام ولاية الفقيه من البدع التي ابتدعها الخميني واتخذ منها أساسًا للاستبداد المطلق باسم الدين[3]، وصرح بأن هذا النظام ذا السلطة المركزية لم يحقق نجاحًا على مستوى المجتمع الشيعي، فقال: لم يستطع حماة الدستور والذين وضعوه والذين دافعوا عنه من حل

---

(١) محمد حسين الطباطبائي التبريزي، من علماء الإمامية، ولد في تبريز، وذهب إلى النجف ودرس على يد محمد حسين الأصفهاني، ثم هبط قم واشتغل فيها بالتدريس حتى أصبح أحد أركان الحوزة العلمية فيها. توفي سنة ١٤٠٢هـ. انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين (٩/٢٥٤-٢٥٦)، مستدركات أعيان الشيعة، لحسن الأمين (١/١٦٩)، تذكرة الأعيان، لجعفر السبحاني (ص٤٤٠)، فهرس التراث، لمحمد الحسيني (٢/٥٩٦-٥٩٨).

(٢) تفسير الميزان، لمحمد الطباطبائي (٤/ ١٢٤).

(٣) انظر: الثورة البائسة (ص٤٩).

التناقضات الصارخة بين التطبيقات العملية وبين النظرية الفقهية؛ ولذلك أصبحت النظرية في نظر المجتمع الشيعي نظرية مهلهلة ضعيفة وركيكة مع القوة المادية الهائلة التي تساندها(١).

وكانت نتيجة هذا الرأي أن شُنَّت حملة ضده من قِبل هذا النظام؛ لأن ما صرح به يهدد مجد نظامهم السلطوي(٢).

كما انتقد عالمهم علي شريعتي(٣) هذا النظام، فكان مما قاله: الاستبداد هو من المعالم الطبيعية التي تتسم بها الحكومة؛ لأنّ رجل الدين سيشغل منصب خلافة الله وتنفيذ أوامره في الأرض، وفي هذه الحالة لا يكون للناس حقٌ لإبداء الرأي والانتقاد والاعتراض، وهذا النوع من الاستبداد هو أسوأ أنواع الاستبداد والدكتاتورية؛ لأن الحاكم الديني يظن أنه خليفة الله، فهو يسيطر على رقاب الناس، ولا يتردد في أي نوع من الظلم والاعتداء، بل يعتقد أن هذه الأعمال مقرونة برضا الله، والأسوأ من ذلك أنه يعتقد أن معارضيه وأتباع الأديان الأخرى

(١) الشيعة والتصحيح (ص٧٤).

(٢) انظر: الشيعة والتصحيح (ص٥، ٦).

(٣) من علماء الشيعة والدعاة البارزين، ولد في مزينان بإيران، بدأ التدريس في جامعة مشهد وسرعان ما اكتسب شعبية في إيران، لهذا السبب شعر النظام بضرورة إيقافه عن التدريس، واعتقلت العديد من أتباعه، وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهرًا في ظروف قاسية، كافح شريعتي بقوة ليعيد تقديم القرآن والتاريخ الإسلامي للشباب ليحاربوا كل القوى المجتمعية المنحلة، حاول في جميع كتاباته تقديم صورة واضحة وحقيقية عن الإسلام، وفي عام ١٣٩٧هـ غادر طهران إلى لندن ليبدأ مرحلة جديدة من النشاط، وفي ١٣٩٧هـ توفي ببريطانيا في ظروف غامضة. انظر: تتمة الأعلام، للزركلي، محمد خير يوسف (٣/٢١٥، ٢١٦)، وانظر ترجمته في موقعه الرسمي: علي شريعتي سيرته الشخصية www.shariati.com/bio.html.

لا يستحقون حتى حق الحياة؛ لأنهم هم الضالون، وأن الاعتداء على هؤلاء وسلب حقوقهم هو أمر عادل[١]!

وتوالت الأصوات الناقدة لهذا النظام وسلطته، ونادى كثير من رجال الشيعة بعدم شريعته، ومنهم: محمد جواد مغنية[٢] الذي قال: إن الأصل عدم ولاية أي إنسان على آخر إلا ما خرج بآية محكمة، أو رواية قائمة؛ لأن الحرية حق مقدس لكل فرد، ومن أجله قامت الحروب في كل العصور. وقد ثبت بالإجماع والنص الواضح أن للمجتهد العادل ولاية الفتوى والقضاء، أما أن تكون له غير ذلك كالإمام المعصوم الذي تعم ولايته أمور الدين والدنيا بما فيها رياسة الدولة، ففي رأيي أن ولاية الفقيه أضعف وأضيق من ولاية المعصوم التي تعم وتشمل أمور الدين والدنيا، فالأولى أن لا تتعدى ولاية الفتوى والقضاء؛ وقوفًا على القدر المتيقن من النص والإجماع[٣].

وقوله واضح الدلالة على أن الولي يجب أن لا يتعدى دوره – كما ثبت في أخبارهم – عن "ولاية الفتوى والقضاء"، ودعّم قوله بجملة من أقوال علمائهم الكبار التي تثبت اقتصار دوره على ذلك فقط، وتنقض بناءً على ذلك ما ذهب إليه الخميني من القول بعموم الولاية وإطلاقها على الناس[٤].

---

(١) انظر: دين ضد الدين، لعلي شريعتي (ص١٢٢).

(٢) محمد جواد بن محمود بن محمد بن مهدي العاملي، ولد في جبل عامل في لبنان، هاجر إلى النجف وتتلمذ على يد أبو الحسن الأصفهاني وعبد الهادي الشيرازي ومحمد الأصفهاني، ثم عاد إلى بلاده وتوفي فيها ١٤٠٠هـ. انظر: أعيان الشيعة (٢٠٥/٩، ٢٠٦)، فهرس التراث (٥٨٢/٢، ٥٨٣).

(٣) انظر: الإمام الخميني والدولة الإسلامية، لمحمد مغنية (ص٧٥، ٧٦).

(٤) راجع: الإمام الخميني والدولة الإسلامية (ص٧٧-٨١).

ويؤيد هذه الاتجاه علامتهم الخوئي[١]، فقد قال في معرض نقده للولاية المطلقة للفقيه في كتابه (الاجتهاد والتقليد): إن ما استدل به على الولاية المطلقة غير قابل للاعتماد عليه، ومن هنا قلنا بعدم ثبوت الولاية له إلا في مورد الفتوى والقضاء، وأن الأخبار المستدل بها على الولاية المطلقة قاصرة السند والدلالة، ولا يشك أحدٌ في ضعف الروايات التي يستند إليها القائلون بنظرية ولاية الفقيه، والمنسوبة إلى الإمام الغائب، وهم يعترفون بذلك، ولكنهم يتشبثون بها كأدلة مساعدة بعد تقريرهم لضرورة إقامة الحكومة الإسلامية في (عصر الغيبة) والتخلي عن نظرية التقية والانتظار للإمام الغائب. لقد شكل القول بنظرية ولاية الفقيه ثورة في الفكر السياسي الشيعي؛ لأنه أدى بالفقهاء إلى التخلي عن شروط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية التي كان يشترطها الشيعة في الإمام في القرون الأولى[٢].

كما رفض علامتهم محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي[٣] السلطة المطلقة التي تمتع بها الولي الفقيه، فقال في كتابه (السبيل إلى إنهاض

---

(١) أبو القاسم بن علي أكبر الخوئي، وصل النجف ودرس في الجامعة الدينية للشيعة الإمامية، ودرس على يد علماء الشيعة، كالأصفهاني والمازندراني، وأصبح زعيم الحوزة العلمية في النجف بعد وفاة محسن الحكيم. توفي سنة ١٤١٣هـ. انظر: معجم رجال الحديث، لأبي القاسم الخوئي (٢٣/٢٠-٢٥)، موسوعة مؤلفي الإمامية، لمجمع الفكر الإسلامي (٢/٤٥٨-٤٦٢).

(٢) انظر: كتاب الاجتهاد والتقليد (ص٤١٨، ٤١٩)، كتاب فتاوى د. حسام الدين بن عفانة (وهو أرشيف للفتاوى المطروحة على موقعه، حتى ذي القعدة ١٤٣١ هـ، www.yasaloonak.net

(٣) محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي، ولد في النجف عام ١٣٤٧هـ، تسلّم في كربلاء قيادة الحوزة العلمية بعد وفاة والده، كان زعيمًا جماهيريًّا يحرك الناس باتجاه ما يؤمن به، رفض حكم الشاه وحارب نفوذه. توفي سنة ١٤٢١هـ. انظر: عندما يتحدث الأبناء: القسم الثاني منه بعنوان (خواطر عن المرجع الديني الراحل محمد الحسيني الشيرازي)، بقلم ابنه: محمد

المسلمين): إن من الشروط الأساسية في الحكومة تحقيق الشورى والاستشارة في كافة المجالات؛ حيث قال الله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[الشورى: ٣٨]؛ فالحكم في الإسلام ليس دكتاتوريًّا، كما أن الحكومات غير الاستشارية تُرفض تلقائيًّا، والموجودة منها سوف تزول طبيعيًّا(١).

وأيّد ذلك شيخهم حسن الطباطبائي القمي(٢)؛ حيث قال: إذا كان المراد من هذا القسم من الولاية المبسوطة والواسعة، التي ثبتت للرسول ﷺ والأئمة، أن توجد بنفس التوسعة للفقيه، فهي على القطع خطأ بلا تردد؛ لأن هذا القسم من الولاية يحتاج إلى قدرة العصمة الكاملة والمطلقة، وليس لأي فقيه مقدرة كهذه، فقد يكون الفقيه عالمًا ومتقيًا وربانيًّا وذا ملكة للعدالة أيضًا، ويقع تحت تأثير السهو والاشتباه والنسيان، والعوامل النفسية الأخرى(٣).

رضا الشيرازي (ص٧٢- ٨٦)، وانظر: سيرته الذاتية في موقعه الرسمي: www.alshirazi.com

(١) انظر: السبيل إلى إنهاض المسلمين، لمحمد الحسيني الشيرازي (ص١٩، ٢٠).

(٢) من أبرز المعارضين لسياسة القمع والإرهاب في إيران، ويحتل مكانة دينية في إيران، اضطهده الخميني بسبب صراحته في انتقاد الأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب الإيراني تحت تسلط وديكتاتورية الخميني، فحُوصر بجلاوزة النظام الإيراني ووُضع تحت الإقامة الجبرية، وقد عبر عن حالته فقال: إنني أتكلم معكم وأنا محدود الحركة ومراقب بإحكام؛ حيث إنه محظور عليَّ الحديث عبر الهاتف ولقاء المؤمنين.. وهذه المشاكل العديدة كلها صحيحة ولا يُتوقع غيرها من الحكومة غير الإسلامية وغير الإنسانية. توفي سنة ١٤٢٨هـ. نقلًا عن جريدة كيهان الصادرة في لندن عام ١٣٦٦هـ، وانظر: نقد ولاية الفقيه (ص٢٧).

(٣) انظر: فتوى صادرة منه نُشرت في جريدة كيهان الصادرة في لندن عام ١٣٦٦هـ، وأعادت نشر هذه الفتوى مجلة التضامن الإسلامي الصادرة عن وزارة الحج والأوقاف في عددها الصادر في ذي الحجة عام ١٤٠٨هـ.

كما انتقد شيخهم محمد مهدي شمس الدين[١] نظام الولي الفقيه في كتابه (نظام الحكم والإدارة في الإسلام)، وأكد على أن هذه النظرية من شأنها أن تنتج نظامًا استبداديًّا، وصرح بأن الحكومة الإسلامية على صيغة ولاية الفقيه باعتبار كون الفقيه نائبًا عن الإمام ليست حكومة الإمام، ولا تثبت لها عمومية ولاية الإمام، وإن كان البعض يحاول ذلك ويدعيه، فهي لاعتبارات يدعي أنها فقهية، وهي في حقيقتها اعتبارات سياسية ليس لها سند فقهي معتبر[٢].

وأكد على أن الأئمة لم يكن مقياسهم أن يكونوا حكامًا أو أصحاب نفوذ سياسي يبغون من ورائه مصلحة شخصية، بل كان مقياسهم أن تحفظ وحدة الأمة، وأن تستمر موحدة لله، وحافظة لشريعته[٣].

كما كان منتظري – رفيق الخميني – من منظِّري ولاية الفقيه بدايةً، ولكن عندما رأى تطبيقها على الواقع ومدى الدكتاتورية التي وصل إليها هذا النظام تراجع عنها وانتقدها، واعترف بأنها وُضعت على عجل، وأنه لم يضعها أهل

(١) محمد مهدي شمس الدين، عالم دين شيعي لبناني، ولد في النجف عام ١٩٣٦م، أثناء هجرة أبيه من لبنان إلى العراق، وظل هو هناك لطلب العلم في الحوزة العلمية على يد أبي القاسم الخوئي وغيره، شغل منصب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، وكان من أنصار تيار تحديث بعض الممارسات الدينية، كمناداته بإلغاء ضرب الرؤوس بالسيف في العاشر من محرم، وكان يؤكد على أنه ليس من شروط الإمام المعصوم أن يكون حاكمًا. توفي عام ١٤٢١هـ. انظر سيرته في كتاب: الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج الإسلام وجليد المذاهب، لفرح موسى (ص٣٧٤)، وانظر ترجمته على موقع الإمام الهادي www.alhadi.ws/wp

(٢) انظر: نظام الحكم والإدارة في الإسلام، لمحمد شمس الدين (ص٤١٧، ٤٤٧-٤٤٩).

(٣) انظر: الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج الإسلام وجليد المذاهب (ص٣٧٤).

الخبرة، يقول في هذا الشأن: "كنا مسكونين بمسألة إسقاط نظام الشاه من دون أن نفكر بصورة جدية بمسائل ومعضلات ما بعد ذلك"(١).

واعترف بأن ولاية الفقيه صُممت بعد الثورة على قدر الخميني وجُعلت دستورًا للبلاد، فيقول: "أعطينا معظم الصلاحيات إلى القائد المرشد، وجعلنا السلطة متمركزة في يده تقريبًا من دون أن نفكر في طريقة جدية لمساءلته والرقابة الفعلية والشعبية على أدائه"(٢).

وأكد على أن شرعية الولي الفقيه لا تكون بالتسلط والإكراه؛ لأن هذا يطعن في شرعيته، وأن ولاية الفقيه ليست ولاية مطلقة، بل مقيدة بالشورى والقانون، فالسلطات كلها لا تنحصر بيد شخص واحد؛ ولهذا نادى بالفصل بين السلطات حتى في النظام الديني، ودعا إلى إرساء توازن بين السلطات والمسؤوليات، وأكد على أنه بالميزان نفسه الذي أُعطيت فيه السلطة لشخص أو مؤسسة، يجب أن تتم محاسبتهم أمام الناس وممثليهم، ولا استثناء لسلطة ولاية الفقيه في هذا الشأن؛ لأنه في "نظام الحكومة الدينية" لا معنى لمنصب – حتى منصب الولي الفقيه – لا يكون عرضة للمحاسبة(٣).

لقد وصل هذا الصراع بين مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه وبين الناقدين لها إلى ذروته، وازداد عدد الناقدين له من المنتسبين للمذهب، ونادوا بوضع حد لتجاوزات هذه السلطة التي أشبه ما تكون بعبودية عامة بلا قيد أو شرط، ولم يبالغ شيخهم حسين الشيرازي(٤) حين شبه الولي الفقيه بفرعون عندما

(١) نقد الذات، حسين علي منتظري في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية، لسعيد منتظري، (ص١٦١).

(٢) نقد الذات (ص١٦٣).

(٣) انظر: نقد الذات (ص١٧٦).

(٤) حسين الشيرازي، مرجع شيعي عراقي، أصدرت السلطات الإيرانية أمرًا باعتقاله بسبب انتقاده لسيطرة ولاية الفقيه على السلطة، ونتيجة لذلك شهدت كربلاء مظاهرات أمام

قال: "ولاية الفقيه كأنه ربكم الأعلى وليس شيئًا ثانيًا، تطابق النعل بالنعل، هذه البلاد الآن قائمة على هذا المفهوم بقضها وقضيضها"(١).

وبهذا يتبين من خلال أقوال كبار المنتسبين للمذهب الشيعي أن أصحاب هذا النظام أنتجوا نظامًا استبداديًّا ديكتاتوريًّا عانى فيه الشيعة الأمرَّين من التسلط الديني والسياسي، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على فساد هذا النظام وبطلانه، وما أنتجه هذا النظام من مصادمة للفطرة والعقل هو نتيجة طبيعية لفساد ما قام عليه أساس المذهب الشيعي من عقائد باطلة مخالفة للشرع، فما قام على باطل فهو باطل.

القنصلية الإيرانية احتجاجًا على اعتقاله في قم، مرددين شعار (الموت لولاية الفقيه في كربلاء)، وتحظى أسرة الشيرازي المتمسكة بالتشيع التقليدي بشعبية بين الشيعة في العراق وإيران، وترفض ولاية الفقيه على الطريقة الإيرانية، وتدعو إلى فصل الدين عن الدولة. انظر مقال بعنوان (السلطات الإيرانية تعتقل نجل المرجع الشيعي آية الله السيد صادق الشيرازي، ومظاهرات الموت لولاية الفقيه في كربلاء)، صحيفة المرصد www.al-marsd.com، وانظر مقال بعنوان (الموت لولي الفقيه في كربلاء بعد اعتقال مرجع عراقي)، لمسعود الزاهد، موقع قناة العربية www.alarabiya.net

(١) انظر: مقطع فيديو له في قناة: شيعة الإسلام على اليوتيوب تحت عنوان (آية الله السيد حسين الشيرازي: نقد واقعي حول ولاية الفقيه). www.youtube.com/watch?v=aZ47AlkI-iY

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره عن مركزية السلطة في نظام ولاية الفقيه، تبين أن المركزية المطلقة التي نادى به الخميني وطبقها في إيران مخالفة لنصوصهم الدينية أولًا، ومصادمة للواقع ثانيًا، وهذا من أهم الأسباب التي دعت بأصحاب هذا المذهب إلى نقده والمطالبة بإصلاحه.

وبعد استعراض لهذه السلطة التي يتمتع بها الولي الفقيه، خلص هذا البحث إلى النقاط التالية:

١- أن نظام الولي الفقيه الذي نادى به الخميني وأتباعه مخالفٌ لموروث الشيعة الديني، الذي يؤكد على أن السلطة المطلقة ليست إلا لإمامهم المنتظر -المزعوم-، وأن أي حكومة قبله غير معترف بها.

٢- أن نظام ولاية الفقيه الذي سيطر على حياة الشيعة وامتدت فروعه خارج إيران هو قرار شخصي أُيد من قِبل مجموعة قليلة، وليست عقيدة يفرضها المذهب الشيعي؛ وبالتالي فالخضوع لقرارات هذا النظام غير ملزمة في الحقيقة.

٣- أن نظام ولاية الفقيه وما يمثله من فردية في الدين والسياسة لم يكن نظامًا منطقيًّا صالحًا للتطبيق، بل هو محض سيطرة، وعلى رجال هذا النظام أن يدركوا أن نظامهم مخالف للإسلام الذي قضى على الاستبداد والسيطرة، وأنتج مجتمعات مستقرة آمنة وبعيدة عن مظاهر إقصاء الآخر.

٤- أن الاستبداد باسم الدين هو شر أنواع الاستبداد؛ لأنه يشرع هذا الأمر في عيون أصحابه، ويعتبره نوعًا من أنواع تطبيقات الشرع في الواقع، وهو خطر يهدد الشيعة، ولا يمكن معالجته بالقوة العمياء وحدها؛ لأنه فكر ولا يقارعه إلا فكر وحجة قوية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: الكتب:

١- أسرار ألف عام. زاده، علي أكبر. ترجمة: لجنة جامع الكتب الإسلامية. د.م، د.ن، د.ط، ١٤٣٠هـ.
٢- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية. القفاري، ناصر عبد الله، د.م، د.ن، ط١، ١٤١٤هـ.
٣- أعلام التصحيح والاعتدال: مناهجهم وآراؤهم. البديوي، خالد محمد. د.م، د.ن، ط١، ٢٠٠٦م.
٤- أعيان الشيعة. الأمين، محسن. تحقيق: حسن الأمين، لبنان: دار التعارف، د.ط، د.ت.
٥- الإمام الخميني القائد المرجع. إعداد: مركز نون، بيروت: جمعية المعارف، ط٢، ٢٠١٤م.
٦- الإمام الخميني والدولة الإسلامية. مغنية، محمد جواد، د.م، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦م.
٧- الثورة البائسة. الموسوي، موسى، د.م، د.ن، د.ط، د.ت.
٨- الثورة والقائد. الصادق، صاحب حسين، د.م، وزارة الإرشاد بإيران، د.ط، د.ت.
٩- الحكومة الإسلامية. الخميني، روح الله، د.م، شبكة الفكر، ط٣، د.ت.
١٠- الرسائل العشر. الطوسي، أبو جعفر محمد الحسن، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، د.ط، د.ت.
١١- السبيل إلى إنهاض المسلمين. الشيرازي، محمد الحسيني، الكويت: دار العلوم، ط١، ٢٠٠٩م.

١٢- الشيخ محمد مهدي شمس الدين بين وهج الإسلام وجليد المذاهب. موسى، فرح. ط١، بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣م.
١٣- الشيعة هم العدو فاحذرهم. صقر، شحاتة، مصر: مكتبة دار العلوم، د.ط، د.ت.
١٤- الشيعة والتصحيح: الصراع بين الشيعة والتشيع. الموسوي، موسى، د.م، د.ن، د.ط، ١٤٠٨هـ.
١٥- الغيبة. الطوسي، أبو جعفر محمد الحسن. تحقيق: عباد الله الطهراني، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ط١، ١٤١١هـ.
١٦- الموسوعة الفقهية الميسرة، الأنصاري. محمد علي، د.م، مجمع الفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٥هـ.
١٧- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة، د.ط، د.ت.
١٨- الوافي بالوفيات. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، د.ط، ١٤٢٠هـ.
١٩- الوفيات والأحداث. أحد أعضاء ملتقى أهل الحديث على المكتبة الشاملة بدون ذكر لاسمه. الكتاب غير مطبوع، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ /١٤٣١/١٢هـ.
٢٠- بروتوكولات آيات قم حول الحرمين المقدسين. القفاري، ناصر عبد الله، جدة: مركز التأصيل، ط١، ٢٠١٦م.
٢١- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. المجلسي، محمد باقر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٢٢- تاريخ بغداد. البغدادي، أبو بكر أحمد علي الخطيب. المحقق: بشار معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٣- تتمة الأعلام، الزركلي – وفيات (١٣٩٦- ١٤١٥هـ). يوسف، محمد رمضان، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٤- تذكرة الأعيان. السبحاني، جعفر، د.م، مؤسسة الإمام الصادق، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥- ترجمة مختصرة للعلامة إسماعيل آل إسحاق الخويئيني ﷺ. (الكتاب موجود على موقع العقيدة بدون ذكر لاسم المؤلف www.aqeedeh.com

٢٦- تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه. الكاتب، أحمد، بيروت: دار الجديد، ط١، ١٩٩٨م.

٢٧- تفسير الميزان. الطباطبائي، محمد حسين، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، د.ط، د.ت.

٢٨- دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية. المنتظري، حسين علي، قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢٩- دين ضد الدين. شريعتي، علي. ترجمة: حيدر مجيد، د.م، مؤسسة العطار، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٠- سر الصلاة. الخميني، روح الله. تقديم: أحمد الفهري، دمشق: طلاس للدراسات، ط١، ١٩٨٥م.

٣١- سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين محمد بن قَايْماز. المحقق: شعيب الأرناؤوط، د.م، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ.

٣٢- شرح العقيدة الطحاوية. آل الشيخ، صالح عبد العزيز. الكتاب عبارة عن دروس مفرغة على المكتبة الشاملة، نشر بتاريخ: ١٤٣١/١٢/٨هـ.

٣٣- صحيفة الإمام، تراث الإمام الخميني. وهي مجموعة مجلدات فيها خطابات وأحكام ورسائل شخصية. الخميني، روح الله. ترجمة: رعد الحجاج، د.م، مؤسسة تراث الخميني، ط١، ٢٠٠٩م.

٣٤- علل الشرائع. القمي، أبو جعفر محمد علي بن بابويه. تحقيق: محمد بحر العلوم، النجف: المكتبة الحيدرية، د.ط، ١٣٨٥هـ.

٣٥- عندما يتحدث الأبناء. الشيرازي، محمد رضا، د.م، مؤسسة إحياء تراث العلماء الشهداء من آل الشيرازي، ط١، ٢٠٠٩م.

٣٦- فهرس التراث. الجلالي، محمد حسين الحسيني، د.م، نكارش، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٧- في انتظار الإمام. الفضلي، عبد الهادي، د.م، دار الأندلس، ط١، ١٩٧٩م.

٣٨- كتاب الاجتهاد والتقليد. الخوئي، أبو القاسم، قم: دار أنصاريان، ط٣، ١٤١٠هـ.

٣٩- كتاب البيع. الخميني، روح الله، د.م، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الخميني، ط١، ١٣٧٩م.

٤٠- كتاب فتاوى د. حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة. (وهو أرشيف للفتاوى المطروحة على موقعه، حتى ذو القعدة ١٤٣١هـ). www.yasaloonak.net

٤١- كمال الدين وتمام النعمة. القمي، أبو جعفر محمد علي بن بابويه. تعليق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، د.ط، ١٤٠٥هـ.

٤٢- مستدركات أعيان الشيعة. الأمين، حسن الأمين، د.م، دار التعارف، د.ط، ١٩٨٩م.

٤٣- معجم ألفاظ الفقه الجعفري. فتح الله، أحمد، الدمام: مطابع المدوخل، ط١، ١٤١٥هـ.

٤٤- معجم رجال الحديث. الخوئي، أبو القاسم الموسوي، د.م، د.ن، ط٥، ١٤١٣هـ.

٤٥- معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام. الأميني، محمد هادي، النجف: مطبعة الآداب، ط١، ١٩٦٤م.

٤٦- مقدمة في الإدارة. محمد، عبد الوهاب علي، الرياض: معهد الإدارة العامة، د.ط، د.ت.

٤٧- من تراث المرجع الديني السيد محمد كاظم شريعتمداري. ضمن مجموعة هدي المرجعية في معهد شبكة الفكر، الكويت: شبكة الفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٨- منهاج السنة النبوية. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد عبد الحليم. المحقق: محمد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٩- موسوعة مؤلفي الإمامية. مجمع الفكر الإسلامي، قم: مجمع الفكر الإسلامي، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٠- نظام الحكم والإدارة في الإسلام. شمس الدين، محمد مهدي، د.م، المؤسسة الدولية، ط١، ١٩٥٥م.

٥١- نقد الذات: حسين علي منتظري في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية. وهي مجموعة أسئلة قام بطرحها عليه ابنه سعيد حسين منتظري. ترجمة: فاطمة الصمادي، بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسة، ط١، ٢٠٢٠م.

٥٢- نقد ولاية الفقيه. مال الله، محمد، د.م، د.ن، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٣- نهج البلاغة. هو مجموع خطب نسبها الشريف الرضي لعلي بن أبي طالب ﷺ. تحقيق: محمد عبده، قم: دار الذخائر، ط١، ١٤١٢هـ.

٥٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. الأربلي، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان. المحقق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، د.ط، د.ت.

٥٥- ولاية الفقيه في ميزان الإسلام. عبد السلام، فاروق، القاهرة: د.ن، د.ط، ١٤٠٧هـ.

ثانيًا: المقالات:

١- أحداث تاريخية في يوم التروية كادت أن تعطل أداء فريضة الحج. اليعلا، سعاد. صحيفة إندبندنت عربية بتاريخ: ٢٠٢١/٧/١٨م. www.independentarabia.com

٢- آية الله السيد حسين الشيرازي: نقد واقعي حول ولاية الفقيه. قناة: شيعة الإسلام. بتاريخ: ٢٠١٧/١٢/٢٨م. www.youtube.com/watch?v=aZ47AlkI-iY

٣- الانشقاقات داخل عائلة خامنئي تتوسع.. ومحكمة دينية تقرر سجن ابنة شقيقته. قناة الحرة. بتاريخ: ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٢م www.alhurra.com

٤- السلطات الإيرانية تعتقل نجل المرجع الشيعي آية الله السيد صادق الشيرازي، ومظاهرات الموت لولاية الفقيه في كربلاء. صحيفة المرصد. www.al-marsd.com

٥- المصلح الشيعي: علي أكبر حكمي زاده. موقع (سنة أو شيعة) بتاريخ: ١٤٤٠/٧/٢٥هـ.
www.sunnahorshiah.com/site/correction/info/65

٦- الموت لولي الفقيه في كربلاء بعد اعتقال مرجع عراقي. مسعود الزاهد. دبي: موقع قناة العربية. www.alarabiya.net

٧- وفاة المرجع الديني آية الله العظمى حسين المنتظري. صحيفة الوسط العدد (٢٦٦٣) الصادر بتاريخ: ٢٠٠٩/١٢/٢٠م، www.alwasatnews.com

٨- ولاية الفقيه: السلطة المطلقة مفسدة مطلقة. زينون، عبد العالي. موقع: ارفع صوتك بتاريخ: ١٦/ ٣/ ٢٠١٨م. www.irfaasawtak.com

***